

Distr.: General
12 January 2007
Arabic
Original: English



المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية: مشروع قرار

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، و ١٦١٢ (٢٠٠٥) بشأن الأطفال والصراعات المسلحة، و ١٢٦٥ (١٩٩٩) و ١٢٩٦ (٢٠٠٠) بشأن حماية المدنيين في الصراعات المسلحة، وإلى بيان رئيس المجلس المؤرخ في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ (S/PRST/2006/48)،

وإذ يشير إلى الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة لإنشاء بعثة "المساعي الحميدة" للأمين العام، وإذ يُعرب بهذا الصدد عن تأييده القوي للجهود المتواصلة التي يبذلها الأمين العام وممثلوه،

وإذ يرحب بالزيارتين اللتين قام بهما وكيل الأمين العام للشؤون السياسية إلى ميانمار في أيار/مايو وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، بدعوة من حكومة ميانمار، وإذ يعرب عن تأييده الكامل للطلبات التي توجه بها وكيل الأمين العام إلى حكومة ميانمار من أجل الإفراج عن السجناء السياسيين، وإرساء عملية سياسية أشمل وأكثر شفافية وجدوى، والسماح بوصول المساعدة الإنسانية بحرية ودون معوقات، ووقف أعمال القتال في ولاية كارين، وعقد اتفاق مع منظمة العمل الدولية لمعالجة الشكاوى المتعلقة بالسخرة،

وإذ يرحب بالجهود التي تبذلها وكالات الأمم المتحدة العاملة في ميانمار، بما فيها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة الهجرة الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية،



وإذ يرحب بالجهود التي تبذلها رابطة أمم جنوب شرق آسيا لتعجيل الانتقال بشكل سلمي إلى الحكم الديمقراطي، وإذ يلاحظ الدعوة إلى التذكير بالإفراج عن المعتقلين السياسيين في ميانمار الواردة في البيان المشترك الصادر عن الاجتماع الوزاري التاسع والثلاثين للرابطة، المعقود في ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٦ والتي أعيد تأكيدها في الاجتماع الآسيوي - الأوروبي السادس المعقود في هلسنكي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦،

وإذ يعرب عن بالغ القلق إزاء البطء في إحراز تقدم ملموس في العملية المؤدية إلى المصالحة الوطنية في ميانمار، وإزاء استمرار احتجاز السجناء السياسيين، بما في ذلك طول مدة الإقامة الجبرية المفروضة على داو أونغ سان سو كوي، وإذ يؤكد أن عقد مؤتمر وطني سيشجع فرصة لإجراء حوار فعال،

وإذ يعرب عن استيائه إزاء الهجمات المستمرة التي يشنها أفراد من جيش ميانمار ضد المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال، في مناطق تسكنها أقليات عرقية، وبخاصة الهجمات ضد المدنيين في ولاية كارين، التي أدت إلى زيادة عدد المشردين داخليا وإلى تدفق اللاجئين،

وإذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ٢٣٢/٦١، وإذ يُعرب بهذا الصدد عن قلقه العميق إزاء انتهاكات حقوق الإنسان الواسعة النطاق في ميانمار، على النحو المذكور في تقرير المقرر الخاص المؤرخ ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، بما فيها العنف الذي يمارسه جيش ميانمار ضد المدنيين العزل، وأعمال القتل خارج القانون، والتعذيب والاعتصاب والسخرة، وعسكرة مخيمات اللاجئين، وتجنيد الأطفال،

وإذ يعرب عن عميق القلق إزاء القيود التي فرضتها حكومة ميانمار على الجهات الإنسانية، والتي تسهم في تفاقم معاناة السكان المدنيين، لا سيما أكثر فئات المدنيين ضعفا الذين يعيشون في مناطق نائية تمزقها الصراعات،

وإذ يعرب عن بالغ القلق أيضا إزاء المخاطر التي تتجاوز الحدود الوطنية والناشئة عن الحالة في ميانمار، وبخاصة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وإنفلونزا الطيور والاتجار بالمخدرات والأشخاص،

وإذ يرحب بإنشاء صندوق الأمراض الثلاثة للتصدي لمشاكل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا،

وإذ يرحب أيضا بما حققته حكومة ميانمار من تقدم في الحد من إنتاج الأفيون، وإذ يشجع جهود الحكومة الرامية إلى الحد من إنتاج جميع المخدرات غير المشروعة، بما فيها الهيروين ومركبات الميثامفيتامين، وشحنها عبر الحدود،

- وإذ يشدد على الحاجة إلى تحقيق تقدم ملموس فيما يتعلق بالحالة العامة في ميانمار، من أجل التقليل إلى أدنى حد ممكن من الأخطار التي تهدد السلام والأمن في المنطقة،
- ١ - يعرب عن دعمه القوي للجهود التي يبذلها الأمين العام وممثلوه من أجل إنفاذ بعثة "المساعي الحميدة" التي يضطلع بها، ويرحب بالجهود المتواصلة التي تبذلها بهذا الصدد جميع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة؛
- ٢ - يحث حكومة ميانمار على الاستجابة بصورة ملموسة وتامة وسريعة لجهود الأمين العام، لتمكينه من إنفاذ بعثة "المساعي الحميدة" التي يضطلع بها إنفاذا كاملا؛
- ٣ - يهيب بحكومة ميانمار وقف الهجمات العسكرية ضد المدنيين في المناطق التي تسكنها أقليات عرقية، وعلى الأخص وضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني المرتبطة بهذه الهجمات، والمرتكبة ضد أشخاص ينتمون إلى قوميات عرقية، بما فيها عمليات الاغتصاب على نطاق واسع، وسائر أشكال العنف الجنسي التي يمارسها أفراد القوات المسلحة؛
- ٤ - يهيب أيضا بحكومة ميانمار أن تسمح للمنظمات الإنسانية الدولية بالعمل دون قيود على معالجة الاحتياجات الإنسانية لدى شعب ميانمار؛
- ٥ - يهيب كذلك بحكومة ميانمار التعاون تعاوننا تاما مع منظمة العمل الدولية وممثليها في القضاء على السخرة؛
- ٦ - يدعو حكومة ميانمار إلى أن تشرع دون تأخير في إجراء حوار سياسي جوهري يفضي إلى تحول ديمقراطي حقيقي، يشمل كافة الأطراف السياسية المعنية، بما في ذلك ممثلو القوميات العرقية وزعمائها السياسيون؛
- ٧ - يدعو أيضا حكومة ميانمار إلى أن تتخذ خطوات ملموسة لإتاحة حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات والتنقل بصورة كاملة، وذلك بالإفراج دون شروط عن داو أونغ سان سو كيي وعن جميع السجناء السياسيين، ورفع كافة القيود عن جميع الزعماء السياسيين والمواطنين، والسماح للرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية والأحزاب السياسية الأخرى بالعمل بحرية؛
- ٨ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس في غضون ستة أشهر من تاريخ اتخاذ هذا القرار تقريرا عن الحالة في ميانمار.